

عن الامام جوارزه وعنهما عدم جوازها ويجوز ان يجوز عند
 الكل خذ قال فحين باع جوارزه فاد فسخ بغيره لم يجز
 فلو باع من غيره جاز وانسخ الاول وجيز برهن الباع ان
 البيع هلك في يد المشتري وبرهن المشتري انه هلك في يد
 الباع فالقول للمشتري والبينة للباع برهن احدهما على
 الغصب فيما في يد ثالث وبرهن اخر على الملك المطلق يتصني
 لمدعي الغصب لو عدل الشاهد واحد وجزم اخر فالجرح
 اولى عندها وعند محمد اعداد المسئلة فان جزم واحد وعدل
 اثنان فالتعديل اولى عدل جماعة وجزم اثنان فالجرح اولى
 ولو اجتمعت بيعة النكاح وبيعة الطلاق او بيعة الملك وبيعة
 المتق فبيعة الطلاق والعق اولى قاضي ذلك مات وتركت
 مالا وبيعتا فبرهن رجل انه عبده فاعتقه وان ولايه له و
 برهن البنت انه كان من الاصل فالبيعة بيتهما فبيته ان اجتمعت
 بيعة الرق وبيعة حرية الاصل فبيته الحرية اولى ادعي المشتري
 ببياتنا وقال الباع بتمه وفا وبرهننا فبيته مدعي الوفا اولى
 قاضي خان برهن المديون على المسار والدائن على اليسار
 فبيته اليسار اولى رجلان تنازعا في دار كل واحد يدعي انها
 له وفي يده وبرهننا يجعل القاضي الدار في يدهما قال المشتري
 احدثت فيها هذا البناء والشجر او الزرع وكذب الشفيع
 فالقول للمشتري ولو برهننا فبيته الشفيع اولى بجمع الفتاوى
 قال الطالب هو موسر قادر على الاداء وقال المديون انهم
 قال بعضهم القول للمدبون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا
 بدلاى هو مال كان القول للمدبون وفي النفقة القول للزوج
 في الاعمال الاجارة الفاسدة وفي هدا الاجارة تفسد
 بالشرط لانها كالبيع انهي تقال وتفسخ يد كل جهالة تؤثر

بالباع

في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد بها العقد سواء كانت في اجارة
 او مودة او عمل ستاجر عليه ولم يجب اجرا مثل في فاسدها
 ولا يجاوز به المسمى لا يجاوز المسمى لو عمل الاجر والا يجب
 بالعاما بلغ فلوا ستاجر بيتا بمائة على ان يبرسه المستاجر
 فعليه اجرا مثله بالعاما بلغ ان المرسة لما شرطت على المستاجر
 صارت من الاجر فيعمل الاجر يد لا يجب الاجر في اجارة
 فاسدة بمجرد التمكن من الانتفاع بشرط ان يوجد في المدة
 في مكان اضيف اليه العقد ولو استاجر دابة يوما ليركبها في
 المصر فبسيها في بيته ولم يركبها حتى يمضي اليوم لزوم الاجر
 لتكنه من الانتفاع في المدة في مكان اضيف اليه العقد وهو
 المصر ولو استاجرها ليركبها خارج المصر والمسئلة بما لها
 لم يجب لفقد المكان ان لا يملك الركوب خارج المصر والدابة
 في بيته فلوزمها بها الى ذلك المكان بعد يمضي اليوم ولم يركبها لم
 يلزم لفقد المدة والمعرض لو سكن دارا المستقر في او استعمل
 رابته يجب اجرا مثل ان اسكنه عوضا عن نفع العرض لا مجانا
 حلاصة استاجر دابة وقال ان ركبت الى موضع كذا فبد رهن
 والى موضع كذا فبد رهنين والى موضع كذا فبثلاثة دراهم جاز استخرا
 ولا يجوز اكثر من ثلاثة مواضع اصله خيار ثلاثة ايام بجمع الفتاوى
 استاجر ولده او زوجته الخدمته او ليرحمي لم يجز والاجرا لا يجب
 لان خدمته فرض عليه مختص المحيط ولو استاجرت زوجهما
 لخدمته او ليرحمي جاز وله ان يسخنها ولا يجزمها في ظاهر الرواية
 وروى عن الامام هكذا في مختصر الحاكم ولو ضمها لزم الاجر
 قاضي خان في الاجارة الفاسدة ان اوجب اجرا مثل هل يجب
 بالعاما بلغ ينظر ان فسد لمهالة المسمى من الاجر او لعدم
 التسمية يجب اجرا مثل بالعاما بلغ وكذا ان استاجر

عين

١١٧